

في قول المتكلم او عليه فوجهان احدهما وهو الوجه بغيره الاصيل والكيف  
لنصف ما قاله سقوط الحق مطلقا لانه تكلف في سياق النفي فتقدم  
والثاني يراجع فان قيل ينبغي الدين فذلك او بنفي ودبيعة او بنفي كونه  
او كونها قبل قوله فان كذا بناه حلفي لبتسليمه الى المتكلم  
له او لو اريد ذلك فلو كان له وورثه عزمنا وموصى له فلا بد من التسليم  
الى الجمع ويكفي التسليم الى الموصى له الحضور عن التسليم الى الموصى له  
ويكفي تسليمه ولو لم يسم ان كان حقا فلا ولو كان به انما سلم احدهما  
عن نفسه بغيره الاخر او عنهما وقوله الدائن او باذن صاحبه براء معا ونقل  
سم عن شخص اخر انه لا يبرء الثاني مطلقا ولو نقل واحد الاثنان فسلم  
لم يهداهم بغيره من حقا اخر ويبرء بقول المتكلم لدا برئانك من حقا ولا  
حلف في عان الاصيل على الموصى له المذكور في قوله ثم ان غير ذلك  
سلم الحقا بلا حائل ولو سلمه المتكلم وادعى عدم الحائل وادعى المتكلم له  
وجوده صديق المتكفل لان الاصل عدم وجود الحائل فهو يرى يقع المتكفل  
له من اى من التسليم مع وجود الحائل لا يبرء مع لو قيل تخار ابو  
ثم فان ايق به في غير محل التسليم لم يلزم المستحق القبول وبان هذا  
التفصيل فيما احضره من رتبة المعين مرفان لم يعين للاحضار زمانا  
صل على الحمول فله المطالبة في اى وقت من التسليم اى البالغ العاقل  
كان يقول للمتكلم له سلمت نفسي من جهة التكفل ولو في غير محل  
التسليم ولم يسم المدين حيث لا عزمنا وخرج بالبالغ العاقل الصبي ليجوز  
فاذ اسلم كل نفسه لا عبرة بتسليمه الا ان رضى به المتكفل له ولو ضمن له  
احضاره كما طلب لم يلزم احضاره لا مرة واحدة لانه فيما بعد با  
مماق للضمان على طلب المتكفل له وتقليص الضمان يطبقه قائم الدينين  
وهو الاوجه وان نظر فيه بان مقتضى اللفظ تعاقبا اصل الضمان على  
الطلب وتعيينه يطبق له من اصله ثم مبروفه وحل وقوله كان يقول  
للمتكلم له سلمت نفسي من جهة التكفل الحاقا في شترط التوقفا ههنا لا في  
قوله ويفرق بان مجبى هذا وحده لا فرق فيه على التسليم عن جهة  
التكفل فاشترط لفظ يدل عليه بخلاف مجبى التكفل بغيره فلا يحتاج  
اللفظ

الاون منه اى  
للمتكلم اى من  
تسلمه كذا

للفظ هو عن جهة التكفل بخلاف ما لو سلم نفسه عن غير ههنا ان سلم  
عن نفسه او اطلق ويبقى النظم منها لو سلم نفسه عنها وعن التكفل  
هل يبرء بذلك التكفل اولا والاوجه عدم البراءة كما يعلم من الحكم  
فما لو تكفل بدرجة لانه فاحضره احدهما مع تقليده في الامم شخصيا  
شهو بوى وعمارة شيخه ولو تكفل به اثنان معا او مرتبا سلم احدهما  
لم يبرء والاخر وان قال سلمت عن صاحبه في تقديم ايضا ذلك  
كما يبرء الاضامن فلو استغنى من تسلمه في كونه الاخر الحاقا فان بقدر  
اشهد ان سلم نفسه عن كذا المولى ان حل في حقه حضوره اى من غير ان  
يقول ما تقدم حل والتقديم في هذه بقوم الخالفين من زيادة اى  
يا اعتباره وقوله تحت الحاق التسليم وان لم تكف من زيادة صريحا  
ان كان باذنه اى التكفل طرقي او قبله الدائن اى من له الحق التكفل  
مستحق القبول مثلا فان غاب لزوم احضاره ان امكن وما يعبره  
التكفل من حوثة السفر في هذه الحالة في حال نفسه واما ما يحتاج  
المتكفل من مونة السفر فهو من ماله لانه لما اذن في الكفاية فالتزم  
الحضور مع التكفل ومن لازم الحضور صرف ما يحتاج اليه من ماله  
عليه وامن الطريق او كان يحرا علمت فيه السلامة حل فان لم يكن  
ذلك الخ ولا يكلف السفر الى الغاية التي علم ذهابه اليها وجهه خصوصا  
القرية التي هو بها يبحث عن الموضع الذي هو به عن على م  
يلزم احضاره والعقول قوله انه لا يعزم مكانه لاني عوقف الطريق ولا في  
الحائل كما استظهره في حلال ونظرا انه ان كان السفر طويلا اى مسافة  
مفرقا لثرا مهمل مدة اقامة المسافر للاستراحة والتمتع ويحمل الانتظار  
رفقة ياحضارهم وعند المنظر السديد والوجه السديد الذي لا يسلك  
معه عادة فلا يجس مع هذه الاعذار من مروج احضار المتكفل  
ولا قال احضاره وما التحمة في الاضمار وكذا قوله الا في حصر  
المتكفل تا ههنا او يوجب الدين اى من تلقا نفسه لانه لا يطالب به  
فالمستحق ان له الاستعداد اى من المتكفل له اى ان كان باقيا او بدله  
ان كان تالفه اخلا فالمعقول لانه ليس بمبرع بالاداء وانما عزمه المعقولة

ش